

جزء في تخریج حدیث

«لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»

وَالِإِخْتِلَافِ عَلَى الزُّهْرِيِّ وَمَالِكٍ فِيهِ

تصنيف

عبد الله بن يحيى العوّل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه ورسله، وخيرته من خلقه، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد..

فإن أحد أشهر مَنْ تدور عليهم الأسانيد، وتُروى عنهم الأخبار، وانتشر حديثه في الأمصار والأقطار، وتداعت همم رواة الحديث ورجاله على الأخذ منه: الإمام الحافظ الكبير محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤هـ) رحمته الله.
الذي قال عنه ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): «كان أحفظ أهل زمانه للسنن، وأحسنهم لها سياقاً»^(١).

وهو ممن عليه مدار الحديث في وقته، حتى إن الإمام الناقد علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) ابتداءً بذكره في أوّل حرفٍ في كتابه فقال: «نظرتُ فإذا

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (٤٤٤).

الإسناد يدور على ستة: فلاهل المدينة: ابن شهاب؛ وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب... (١).

وكانت له اليد الطولى في المراحل الأولى المتسمة بالشمولية لجمع الأخبار وتدوينها، ونشرها وتفرّقها في البلدان والأمصار، وتتابع الكبار على الرواية والأخذ عنه.

وكان من أوثق الرواة عنه وأثبتهم وأجلهم: نجم السنن ومستودع العلوم وإمام دار الهجرة؛ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رحمته الله.

وهو في الطبقة الأولى من أصحابه والآخذين عنه، ونصّ جماهير النقاد على أنه أثبت من يروي عن الزهري (٢).

(١) علل الحديث لعلي بن المديني (٨٦).

(٢) قدّمه جماهير النقاد على أصحاب الزهري:

فقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) وذكر يوماً أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم ..

وقال عبد الله بن أحمد: قلت له (يعني: لأبيه): أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: (لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ، وشُعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل معمر، معمر يقاربه في الإسناد). قلت: فمالك؟ قال: (مالك أثبت في كل شيء... ا.هـ. وعند ابن هانئ: قيل له: فأَيُّ أصحاب الزهري أحب إليك؟ قال: (مالك أحبهم إليّ في قلة روايته، وبعده معمر...))،

بل ورد الثناء الباذخ والمدح الرفيع لهُ من شيخه ابن شهاب في قصّة جرت له معه:

حيث قال له الزهري وقد حدّثه ببضعة عشر حديثاً: «ما ينفعك أني أحدثك ولا تكتب؟»، قلت: إن شئت رددتها عليك. قال: «ردها»، فرددتها عليه، فقال: «نعم مُستودع العلم أنت!»^(١).

=

وقال أبو طالب: قال أبو عبدالله: (ومالك أثبت في حديث الزهري من جميع من روى عنه).
وقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) -عقب تعداده لأصحاب الزهري-: (ذاك أرفعهم)، وقال: (مالك أكبر الناس كلهم في الزهري وأثبتهم عندي).
وقال عمرو الفلاس (ت ٢٤٩هـ): (أثبت من روى عن الزهري ممن لا يختلف عنه: مالك بن أنس).
وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ): (مالك من أثبت الناس فيه).
وقال أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ): (هو أثبت أصحاب الزهري).
وقال النسائي (ت ٣٠٣هـ): (أثبت الناس في ابن شهاب الزهري: مالك بن أنس، وزيد بن سعد الخراساني).

انظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (٢٥٤٣)، ومسائل ابن هانئ (٢١٢٨) و(٢٢٧٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٠١)، ومشیخة النسائي (٧٧)، وسؤالات ابن الجنيّد (١٥٦) و(٥٤٥)، وتاريخ ابن معين برواية ابن طهمان (١٣٨) و(٤٠٠)، ومعرفة الرجال لابن محرز (١/ ١٢٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٠٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٧١).

(١) إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغلطاي (١١/ ٣١).

وإن من أشهر الأخبار التي اختلف فيها على ابن شهاب الزهري:

حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر».

ويتركز الاختلاف على تسمية راويه عن أسامة بن زيد؛ هل هو: «عمرو بن

عثمان»، أو «عمر بن عثمان»؟ وكلاهما من ولد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

فرواه أصحاب الزهري بتسمية راويه «عمراً»، وخالفهم مالك فأسماه: «عُمر»، وأخطأ فيه.

وكما قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): «ومالك ممن لا يكاد يُقاس به غيره حفظاً وإتقاناً، لكن الغلط لا يسلم منه أحد»^(١).

والشأن في جمع الطرق والروايات بيان مواضع الاتفاق فيها والاختلاف، مع الإبراز والاستثمار لصنيع الأئمة وتصرفاتهم وطرائقهم في روايتها، والنظر في مدلولات سياقاتها الواردة فيها.

وحديث الباب هو من أشهر ما يُستدل به على اعتناء الأئمة النقد ببيان أخطاء المحدثين الثقات وتصويبها؛ حيث نرى تتابع الأئمة والرواة على بيان الخطأ في تسمية راويه، وتنصيبهم على وجه الصواب فيه^(٢).

(١) التمهيد: (١٦٠/٩).

(٢) وقد ذكره أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في مُقدِّمته (ص ٨٨) مثلاً للمُنكر من الحديث الذي

وهذا جزءٌ مختصرٌ في جمع طُرُقِهِ ورواياته والكلام عليها^(١)، مع التركيز على استثمار سياقاته الواردة فيها، والتنبيه على ما وقع في بعض المصادر من اختلافٍ في نقله مع استظهارٍ للصواب.

ومن الله أستمَد العون والسداد، وأسأله نيل السؤل والمراد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

عبد السبن يحيى العول

(مكة) ١٤٤١هـ



يُخالف فيه الثقة حديث الثقات، ولم أر في كلام من تقدم وصفًا لرواية مالكٍ بالنعارة، والذي يظهر لي أن وسمها بالمخالفة أو الغرابة أولى وأحرى من وصفها وإدراجها في أبواب النكارة، سيّما على الاصطلاح الذي استقرّ للمُنكر عند المتأخرين.

(١) وهو مُستلٌّ من رسالتي للماجستير: «الأحاديث التي أعْلَمُ الإمام النسائي في السنن الكبرى، دراسةً استقرائيةً»، وقد رُتّب الكلامُ عليه في أصله على السياق الوارد فيه عند النسائي، فأعدتُ ترتيبه هنا على طريقة اللف والنشر المرتب، مع الإشارة والإفادة من دلالات سياقه الذي ورد فيه.

نص الحديث:

عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».

التخريج:

* هذا الحديث رواه ابن شهاب الزهري، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه جمهور أصحابه:

عنه، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان^(١)، عن أسامة بن زيد، قال:

(١) عمرو بن عثمان بن عفان: من التابعين الكبار، قال مُصعب الزبيري - وهو أحد رواة حديث الباب عن مالك -: (كان عمرو بن عثمان أكبر ولد عثمان الذين أعقبوا) اهـ، وقال ابن سعد: (روى عمرو عن أبيه، وعن أسامة بن زيد، وكان ثقةً له أحاديث)، وقال العجلي: (مدنيٌّ تابعيٌّ ثقة، من كبار التابعين)، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: (يروى عن أبيه وأسماء بن زيد، روى الزهري عن علي بن حسين عنه)، وهو صهر معاوية بن أبي سفيان على ابنته رملة، وروى له الستة.

ملاحظة: ورد قول مصعب الزبيري عند المزي والسخاوي، منسوبًا للزبير بن بكار، والوجه في ذلك أن الزبير بنى كتابه على كتاب عمّه وزاد عليه.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٤٩/٧)، ونسب قريش لمصعب الزبيري (ص ١٠٥)، ومعرفة الثقات للعجلي: ٢/ ١٨٠ (١٣٩٦)، والثقات لابن حبان (١٦٨/٥)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٥٥)، والتحفة اللطيفة (٥/ ٢٥٣).

قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر».

وقد رواه عنه من أصحابه:

(سفيان بن عُيينة، وعبد الملك بن جريج، ويزيد بن الهاد، ومعمّر بن راشد الأزدي، وعُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبد الله بن بُديل، وأسامة بن زيد الليثي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح).

الوجه الثاني: رواه مالك بن أنس:

واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه جمعٌ من أصحاب مالك، عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان^(١)، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعاً.

(١) عُمر بن عثمان بن عفّان: من التابعين، روى عن أبيه، قال ابن سعد: (روى عنه الزهري، وله دائرٌ بالمدينة، وكان قليل الحديث)، وقال البخاري: (سمع عثمان ﷺ؛ قاله إبراهيم بن عمر بن أبان، عن أبيه، في إسناده شيء)، قال ابن عبد البر: (أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنًا يُسمى عمر، وله أيضًا ابن يسمى عمراً)، وذكره ابن حبان في الثقات، ورَمَزَ المَزِيّ لرواية النسائي له لوروده في حديث مالك، ولم أقف له على رواية غيرها.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٥٠/٧)، والتاريخ الكبير للبخاري (١٧٨/٦)، والجامع الكبير للترمذي (٢١٠٧)، والثقات لابن حبان (١٤٦/٥)، والتمهيد لابن عبد البر (١٦٠/٩)، وتهذيب الكمال للمزي (٤٥٨/٢١).

الثاني: رواه آخرون عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعاً، بمثل رواية جمهور أصحاب الزهري في الوجه الأول؛ بتسمية راويه «عَمْرًا»^(١).

الثالث: رواه ابن بكير عنه، على الشك؛ فقال: «عمرو بن عثمان، أو عمر بن عثمان».

الوجه الثالث عن الزهري: رواه عبد الله بن عيسى:

عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعاً.

الوجه الرابع عن الزهري: رواه هشيم بن بشير:

بلفظ: «لايتوارث أهل ملّتين شتى»، وقد اختلف عليه في إسناده على وجهين:

الأول: رواه مسعود بن جويرية، عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، وأبان بن عثمان، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به. فزاد في إسناده «أبان بن عثمان».

(١) وسيأتي بيان مخالفة هذا الوجه لصواب المروي عن الإمام مالك من خلال واقع الرواية؛ إذ المحفوظ عنه والذي نقله جمع من أصحابه؛ وتوارد الأئمة على التنصيص على روايته وخطئه فيه هو الوجه الأول.

والثاني: رواه عنه جمعٌ من أصحابه دون ذكر «أبانٍ» في إسناده.



الوجه الأول: عن الزهري بسمية راويه «عمر بن عثمان»

وقد رواه جماهير أصحاب ابن شهاب وهم:

١- سفيان بن عيينة:

رواه أحمد في المسند: (٢١٧٤٧)، والحميدي في مسنده: (٥٥١)،
والشافعي في الرسالة: (ص ١٦٧) والأُم (٧٥/٤) و (٨٧/٤) و (٣٨٣/٧) و (٣٠٠/١)، وابن أبي شيبة في المُصنّف^(١): (٣٢٠٨٨) - وعنه ابن أبي
عاصم في الأحاد والمثاني: (٤٥٤) - ومسلم في صحيحه: (١٦١٤)، وأبو داود في
السنن: (٢٩٠٩)، والترمذي في الجامع: (٢١٠٧)، وابن ماجه: (٢٧٢٩)،
والنسائي في السنن الكبرى: (٦٥٥٠)، والدارمي في مُسنده: (٣٠٤٤)، والبزار في
مسنده: (٢٥٨١)، وابن حبان في صحيحه: (٦٠٣٣)، وابن الجارود في المُنتقى من
السنن المسندة: (٩٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٩/١ (٤١٤)،
وغيرهم =

(١) وقد انفرد ابن أبي شيبة في مُصنّفه بروايته عن ابن عيينة بلفظ: «لا يتوارث الملتان المختلفتان»،
ولعلّه رواه بمعناه حيث بَوَّب عليه بقوله: «من قال: لا يرث المسلم الكافر»، وخالفه بقية أصحاب
ابن عيينة، يربو عددهم على العشرين راويًا، وقد رواه ابن أبي شيبة في مُسنده: (١٤٤) - ومن
طريقه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: (٤٥٤) - وغيره من طريق ابن عيينة بمثل لفظ الجماعة.

٢- عبد الملك بن مجريج:

رواه عبدالرزاق في المُصنّف: (٩٨٥٢)-وعنه أحمد في مسنده: (٢١٨٠٨)، وابن المُنذر في الأوسط: (٩٦٦٩)- والبخاري في صحيحه: (٦٧٦٤)، والبزار في مسنده: (٢٥٨٥)=

٣- يزيد بن الهاد:

رواه النسائي في الكبرى: (٦٥٥١)، وابن المُنذر في الأوسط: (٩٦٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٩/١ (٤١٤)=

٤- معمر بن راشد الأزدي^(١):

رواه أحمد في المسند: (٢١٨٠٨)، والدارمي في مسنده: (٣٠٤١)، والنسائي في الكبرى: (٦٥٥٣)، وابن المُنذر في الأوسط: (٦٨٦٠)=

٥- عُقيل بن خالد:

رواه النسائي في الكبرى: (٦٥٥٢)، وأبو عوانة في مستخرجه: (٥٥٩٤)،

(١) وقد جاءت رواية معمر هنا بالاختصار على لفظ حديث الجماعة: «لا يرث المسلم الكافر» رواها عنه (عبدالرزاق، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويزيد بن زريع)، ورواه أخرى بزيادة في متنه كما سيأتي الكلام عنه مُلحقاً في آخر هذا الوجه.

والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٦- یونس بن یزید:

رواه النسائي في السنن الكبرى: (٦٥٥٤)، وابن ماجه في سننه: (٢٧٣٠)،

والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٧- عبد الله بن بديل:

رواه الطيالسي في مسنده: (٦٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩

(٤١٤)=

٨- أسامة بن زيد اللثي:

ذكره ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: (٤٥٤)، ولم يُسند=

٩ و ١٠- معمر وابن جريج - مقرونين:-

رواه عبدالرزاق في المصنف: (١٩٣٠٤)=

١١- يحيى بن سعيد الأنصاري:

رواه الطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)، وأبو نعيم في الحلية:

(١٤٤/٣)=

١٢- محمد بن أبي حفصة:

رواه البخاري في صحيحه: (٤٢٨٢) وأحمد في المسند: (٢١٧٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

١٣- زمعة بن صالح:

رواه الطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

كلم: (سُفيان بن عيينة، ومعمّر بن راشد، وعبد الملك بن جريج، ويزيد بن الهاد، وعُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبد الله بن بُديل، وأسامة بن زيد الليثي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح)-:

رواه عن: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر».



ملحق:

(في الاختلاف على الأوزاعي ومعه)

* أولاً: حديث الأوزاعي، وقد اختلف عليه في حديث الباب على وجهين:

الوجه الأول: روي عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة...».

والوجه الثاني: روي عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أين تنزل غداً؟ وذلك في حجة النبي ﷺ فقال: «وهل ترك لنا عقيل بن أبي طالب منزلاً؟»، ثم قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»، ثم قال: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث قاسمت قريش على الكفر».

(١) أما الوجه الأول، فقد رواه:

أحمد في المسند (٧٢٤٠)، والبخاري في صحيحه (١٥٩٠) عن الحميدي، ومسلم في صحيحه (١٣١٤) عن زهير بن حرب، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٨١) عن الحسين بن حُرَيْث - ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٣٠٢٨) - والسراج في حديثه بتخريج الشحامي ٢/ ٣٦١ (١٤٩٥) عن محمد بن الصَّبَّاح، وابن أخي ميمي الدقاق في

الفوائد (٣٥١) عن أبي القاسم البغوي، عن داود بن رشيد، وأبو نعيم في مستخرجه (٣٠٢٨) عن أبي علي محمد بن أحمد، عن أبي شعيب الحرّاني، عن علي بن المديني، ح، وعن محمد بن إبراهيم عن عبدالله بن محمد بن سلم عن دُحيم عبدالرحمن بن إبراهيم: كلهم (أحمد بن حنبل، والحميدي، وزهير بن حرب، وعلي بن المديني، ومحمد بن الصباح، وداود بن رشيد، والحسين بن حُرَيْث، ودُحيم) ^(١)، رَوَاهُ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ =

وأحمد في المسند (١٠٩٦٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٢٤٠٥) عن العباس الدوري، والمحاملي في الأمالي رواية ابن مهدي (٣٢) - ومن طريقه الخطيب في الفصل (٢/٦٩٥)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٣٦٨٦) - عن سعيد بن بحر؛ ثلاثتهم (أحمد بن حنبل، وعباس الدوري، وسعيد بن بحر) رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْعَبٍ =

(١) وقد خالفهم في إسناده ومنتنه: إسماعيل بن حفص بن عمر بن دينار كما عند البزار في مسنده (٢٥٨٢) حيث رواه عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة مرفوعاً بلفظ: «إنا نازلون غداً بخيف بني كنانة»، و«وهل ترك لنا عقيل منزلاً». والصواب في رواية الوليد بن مسلم هو ما رواه عنه الجماعة وفيهم الأكابر من الأئمة كالحميدي وأحمد وابن المديني.

وإسماعيل بن حفص: روى له النسائي وابن ماجه، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (كتبت عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه) قلت: لا بأس به ؟ قال: لا يمكنني أن أقول: لا بأس به، وقال النسائي (أرجوا أن لا يكون به بأس)، ووثقه ابن حبان، الجرح والتعديل (١٦٦/٢)، والثقات (١٠٢/٨)، وتهذيب التهذيب (١٤٦/١)

وأبو داود في السنن (٢٠١١)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٣٩٦)، عن محمود بن خالد، عن عمر بن عبد الواحد السلمي، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٨٢) عن يونس بن عبد الأعلى، وبحر بن نصر عن بشر بن بكر، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٠/٥) عن إسحاق بن محمد، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن العباس بن الوليد، عن أبيه الوليد بن مزيد، وأبو عوانة في مستخرجه - كما في إتحاف المهرة (٢٠٤٨٥) - عن أبي أمية عن محمد بن مصعب، ويحيى بن الضحّاك، وإسماعيل بن عبدالله بن سماعة - أشار لروايتهما الخطيب في الفصل (٦٩٧/٢) ولم يسندها - كلهم (الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب، وعمر بن عبد الواحد، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد، ويحيى بن الضحّاك، وإسماعيل بن سماعة) =

رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ من الغد يوم النحر، وهو بمنى: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة...».

وقد اتفق الشيخان على رواية حديث الأوزاعي على هذا النحو، واعتنى الأئمة وأصحاب المصنفات بروايتها ونقلها، وتابعه عليها جمعٌ من أصحاب ابن شهاب ^(١).

(١) منهم: إبراهيم بن سعد: رواه أحمد (٧٥٨٠)، والبخاري (٣٨٨٢)، و(٤٢٨٥)، وشُعيب بن أبي حمزة: رواه البخاري (١٥٨٩)، و(٧٤٧٩)، ويونس بن يزيد: رواه البخاري (٧٤٧٩)، ومسلم (٣١٥٣)، وعُقيل بن خالد: رواه ابن خزيمة (٢٩٨٤).

(٢) وأما الوجه الثاني:

فقد رواه: عبدالرزاق في المُصنّف (٩٨٥١) - ومن طريقه النسائي في الكُبرى (٤٤٥١) مختصراً، وأبو عوانة في مستخرجه (٥٥٩٧) - عن معمر والأوزاعي - مقرونين - عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، به.

وقد أعلّله النسائي فقال: «وحدّث الأوزاعي غير محفوظ»، أي: من مسند أسامة رضي الله عنه.

حيثُ خالف عبدالرزاق في حديثه حديث الجماعة، وحمل حديث الأوزاعي على حديث معمر الذي رواه من مسند أسامة رضي الله عنه.

والصواب في حديثه أنه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، كما رواه أصحاب الوجه الأول بلفظ: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة...».



* ثانيًا: حديثُ معمر، وقد روي عنه مختصرًا ومطولًا:

الأول: بالاختصار على لفظ حديث الجماعة: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».

رواهُ عنه: (عبدالرزاق، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، ويزيد بن زريع)، وتقدمت الإشارة لروايتهم.

والثاني: رواه عنه (عبدالرزاق) عن معمر بإسناده إلى أسامة بن زيد رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله، أين نزل غدا؟ في حجته، قال: «وهل ترك لنا عقيل منزلا؟»، ثم قال: «نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة»، ثم قال عند ذلك: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر».

- وقد رواه: أحمد في المُسند (٢١٧٦٦) - ومن طريقه أبوداود في السنن (٢٠١٠)، و(٢٩١٠)، والمزي في تهذيب الكمال (١٥٦/٢٢) - والبخاري (٣٠٥٨) عن محمود بن غيلان، ومسلم (١٣٥١) عن محمد بن مهران الرازي، وابن أبي عمر، وعبد بن حُميد، وأبو عوانة في مستخرجه (٥٥٩٦) عن محمد بن إسحاق بن الصَّبَّاح، وحمدان السُّلمي، وابنُ خزيمة في صحيحه (٢٩٨٥)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٤٧)، والعلائي في بُغية الملتمس (١٨٧)، بإسنادهما إلى ابن معقل الميداني؛ كلاهما (ابن خزيمة، وابن معقل) رواه عن محمد بن يحيى الذهلي =

والطبراني في المعجم الكبير ١٦٨/١ (٤١٣) عن إبراهيم بن سويد، والبيهقي

في الكبرى (١٦٠ / ٥) عن أبي الحسن المهرجاني، عن بشر بن أحمد، عن أحمد بن الحسين بن الحذاء، عن علي بن المديني، وغيرهم؛

كلم: (أحمد بن حنبل، ومحمود بن غيلان، ومحمد بن مهران، وابن أبي عمر، وعبد بن حميد، ومحمد بن الصباح، وحمدان السلمي، ومحمد بن يحيى، وإبراهيم بن سويد، وعلي بن المديني):

رووه عن عبدالرزاق، عن معمر، به ^(١).



(١) وليس في رواية الشيخين وأبي داود والطبراني والبيهقي قوله: «لا يرث المسلم الكافر».

ذكر ماورد من الاختلاف في منه:

* حديثُ معمر مما اختلفت فيه أقوال النُّظار وأئمة النقد:

١ - حيثُ نصَّ علي بن المديني على أن قوله: «نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة»، مُدرجٌ من معمر في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، والصواب أنه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

وتبعه عليه ابن خزيمة، والخطيب البغدادي.

قال علي بن المديني: «حديثُ أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «منزلنا غداً إن شاء الله بالخيف عند الضحى» رواه الزهري، فاختلف على الزهري في إسناده: فرواه الأوزاعي، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع؛ كلهم عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ^(١). إلا أن معمرًا أدرجه في حديث علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «وَهَلْ تَرَكْ لِي عَقِيلٌ مَنْزَلًا»، فأدرج الكلام فيه: «منزلنا غداً». وقد رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكر فيه: «ومنزلنا بالخيف» ^(٢).

(١) وهو الوجه الأول من حديث الأوزاعي، وقد تقدم.

(٢) علل الحديث لابن المديني (١٢٢)، وصحيح ابن خزيمة (٢٩٨٤)، والفصل للوصل المدرج في

٢- واتفق الشيخان على رواية طريق معمر من مُسند أسامة بن زيد رضي الله عنه، باللفظ المذكور، كما تقدم الإشارة إليه.

واعتنى أصحاب عبدالرزاق بروايته، وفيهم الأكابر من أصحابه.

وقد نصّ الدارقطني على أن اللفظ المذكور محفوظٌ من كلا الحديثين ^(١).



=

المتن (٧٥).

(١) العلل (١٧٣٨).

الوجه الثاني (عن الزهري): رواية مالك بن أنس

* رواه مالك بن أنس، واختلف عنه أصحابه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه عنه جمعٌ بتسمية راويه: «عُمَرُ بن عثمان»، وهم:

(محمد بن إدريس الشافعي، وخالد بن مخلد القَطَواني، وعبد الله بن وهب، ومصعب بن عبد الله الزبيري، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأحمد بن إسماعيل المدني السهمي).

والوجه الثاني: رواه عنه جمعٌ بتسمية راويه «عَمْرُو بن عثمان»، وهم:

(عبد الله بن المبارك، وأبو مصعب الزهري، وزيد بن الحباب، ومعاوية بن هشام القصار، ويحيى بن يحيى الليثي، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحمن بن القاسم).

والوجه الثالث: رواه يحيى بن بكير، عن مالكٍ على الشك، فقال فيه: «عن عمرو أو عُمر».

الوجه الأول (عن مالك)

* رواه عنه جمعٌ من أصحابه بتسمية راويه: «عَمَرٌ»:

وقد رواه: الشافعي في الأم: (٧٥ / ٤)، وأحمد في المسند: (٢١٨١٣) عن ابن مهدي - ومن طريقه العلائي في بُغية الملتمس: (ص ١٨٠) - ومحمد بن الحسن الشيباني في موطئه: (٧٢٨)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي في موطئه (مخطوطٌ بخط الجَرَهِي: (أ/ ٩١)) - ومن طريقه الجوهرى في مسند الموطأ (٢١٠)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: (٣٦) - وابن أبي خيثمة في التاريخ (السفر الثاني): ٩٠٥ / ٢ - (٣٨٤٠) - ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٩ / ١٦٢) - عن مصعب بن عبدالله، وأبو طاهر المٌخَلَّصُ في الفوائد الغرائب المنتقاة من المٌخَلَّصِيَّات لَهُ: ٣٣ / ٢ - (٩٥٨) - ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ: (٤٦ / ٢٩٠) - عن أحمد بن بجير، عن علي بن نُفَيْل، قال: حدثنا خالد بن مخلد القطواني، والمحاملي في الأمالي (رواية ابن مهدي): (٣٣٦) - ومن طريقه سليم الرازي في عوالي مالك: ٢٧٨ / ١ (١٨١) - عن أحمد بن إسماعيل المدني، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٣ / ٢٦٥) عن يونس - ومن طريقه الجوهرى في مسند الموطأ (٢١٠) - عن عبدالله بن وهب -:

كلم: (محمد بن إدريس الشافعي^(١)) ،

(١) وقع في مطبوعات الأم للشافعي: «عمرو». انظر: ط. بولاق الأولى ١٣٢٢ هـ (٤ / ٢)، وط. النجّار

وخالد بن مخلد القَطَواني^(١)، وعبد الله بن وهب^(٢)، ومصعب بن عبد الله

=

(٧٢ / ٤)، وطبعة دار الوفاء (١٤٨ / ٥).

- والذي أستظهره أن في الإسناد تحريفاً تتابعت عليه طبعات الكتاب، وأن الصواب في رواية الشافعي: «عمر»؛ لثلاثة أمور:

الأول: نصّ الشافعي على أن الذي في رواية مالك: «عمر»، وخطأه فيه، وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم وابن خزيمة عن المُزني، أنه قال: سمعت الشافعي يقول: (صحّف مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو: عمرو بن عثمان). انظر: آداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص ١٧٢)، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي للبيهقي: (ص ٢٠٢)، ومناقب الشافعي للبيهقي: (١ / ٤٩١).

فبيّعت معه أن ينص عليه، ثم يرويه عنه كرواية الجمهور على الصواب، والأئمة على شبه إجماع أن الذي في رواية مالك: «عمر».

الثاني: أن الشافعي روى الحديث قبل روايته لحديث مالك بسطرين تقريباً، من طريق ابن عيينة عن الزهري به، وفيه: «عمرو»، كبقية رواية أصحاب الزهري، ثم ساق حديث مالك بعده، فلعلّ الطابع ظنّ أنهما بإسناد واحد فرسمها: «عمرو» كسابقه.

الثالث: أن الظاهر في سياق الشافعي لحديث مالك إنما هو لبيان الإعلال؛ بدليل أنه روى الحديث من طريق ابن عيينة وكرره في الأم في أكثر من أربعة مواضع؛ بخلاف حديث مالك، فقد ساقه مرةً بعد حديث ابن عيينة في كتاب الفرائض. والله أعلم.

(١) وقد فصل خالد روايته، فقال فيها: (عن عمر بن عثمان ولم يقل: عمرو بن عثمان، قال: هو معروف بالمدينة وداره بها) ١هـ.

(٢) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في الإسناد في رواية ابن وهب على ضربين:

الأول: أنه (عمرو): رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار: (٣ / ٢٦٥)، وهو المثبت في شرحه

=

الزبيري، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبدالرحمن بن مهدي^(١)، وعبدالله بن

=

للعينبي: (١٢/٤٢٤).

الثاني: أنه (عمر): رواه الجوهري من طريق يونس عن ابن وهب، ثم قال: (ح)، ثم ساق الحديث من طريق القعني؛ كلاهما (ابن وهب، والقعني) عن مالك... وفيه: (عمر)، والمعروف في رواية القعني: (عمر).

وقد نصّ ابن عبدالبر على أن الذي في رواية ابن وهب: (عمر)، حيث رواه مرةً، عن مالك، عن الزهري، وفيه: (عمر)، ومرةً عن يونس، عن الزهري، وفيه: (عمر)، قال ابن عبدالبر: (ولقد أحسن ابنٌ وهبٌ في هذا الحديث؛ رواه عن يونس ومالك جميعاً، وقال: قال مالك: عمر، وقال يونس: عمرو). هـ من التمهيد: ط. المغرب (٩/١٦٢)، وط. مركز هجر (١٣/٤٧٢). وهو الصواب، والله أعلم.

(١) الذي في المسند من طريق ابن مهدي: (عمر)، وهذا هو المثبت في نشرة الرسالة (٢١٨١٣) والمكتنز: (٢٢٢٢٨) وعالم الكتب: (٢٢١٥٧)، ورواه من طريق ابن مهدي أيضاً: ابن المظفر البزاز في غرائب مالك: (٦٢)، والعلائي في بغية الملتمس: (ص ١٨٠)، وفيه: (عمر).

ومما يؤكد ما رواه ابن المظفر البزاز في غرائب مالك: (٦٣) بإسناده، عن يحيى بن معين، أنه قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: قال لي مالك بن أنس: (تُراني لا أعرف عمر من عمرو؟ هذه دار عمر، وهذه دار عمرو)، فقلت له: فكيف حدثكم؟ قال: كان يقول: عمر. هـ، وهذا النصُّ فصلٌ في رواية ابن مهدي.

تنبيه: روى كلام ابن معين الجوهري في مسند الموطأ (٢٠٠) - بنفس إسناده ابن المظفر - وفيه: (قلت: فكيف حدثكم معن؟ قال: كان يقول: عمر). هـ.

وقد استظهر محقق أطراف الموطأ للداني (١٨/٢) د/ رضا بو شامة، أن ذكر معن عند الجوهري زيادةٌ وخطأ، وأن الصواب في القصة ما ذكر عند ابن المظفر في غرائب مالك.

=

مسلمة القعنبى^(١)، وأحمد بن إسماعيل المدني السهمي^(٢) =

=

ومعنى هو ابن عيسى القَزَّاز، من مشاهير أصحاب مالك، ولو لم يكن لابن مهدي رواية عن مالك مباشرة بتسمية راويه: (عُمَر)، كما ورد عند أحمد وابن المظفر والعلائي؛ لكان الاحتمال قائماً أن ابن مهدي نزل في روايته ورواه عن معن - وهو من أقرانه - على الصواب، فتكون النتيجة في هذا الاختلاف صحة ما ذهب إليه محقق الأطراف. والله أعلم.

وقد ورد في أطراف المسند لابن حجر: (١١١) رَسْمُهُ في الإسناد: (عمرو)، وساقه في حديث عمرو بن عثمان عن أسامة، وهو خطأ.

(١) هذا هو المُثَبِّتُ في مخطوطة الموطأ برواية القعنبى والتي بخط الجَرَهِي (ت ٨٢٨هـ) (أ/ ٩١): (عمر)، ومن طريقه الجوهرى في مُسند الموطأ: (٢١٠)، وأبو بكر الشافعى في الغيلانيات: (٣٦)، ومن طريق أبي بكر الشافعى رواه المزى في تهذيب الكمال: ٤٤١٢ (٢٢/ ١٥٤). ونصَّ عليه ابن عبد البر فقال: (والثابت عن مالك عمر بن عثمان، كما روى يحيى وتابعه القعنبى). هـ من التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. مركز هجر (١٣/ ٤٧١). وورد في تاريخ دمشق لابن عساكر: (٢٨٦/ ٤٦): أنه (عمرو)، ولعلَّه مما تصحَّف. والصواب في رواية القعنبى: أنه (عمر) لما سبق ذكره.

- وكتاب الفرائض ساقطٌ من نشرة دار الغرب لرواية القعنبى.

* وأما الجرهى فهو: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن نصر الله الجرهى المدني، تلمذ على الشهاب النويرى والزين العراقى والفيروزابادى، وتلمذ عليه التقي بن فهد وأبنائوه، وكان يُذكر بالعبادة والصلاح، توفي عام (٨٢٨هـ). انظر: التحفة اللطيفة للسخاوى: ٣٣٧/ ٤ (٢٤١٩).

(٢) اختلفت المصادر في تسمية الراوى في الإسناد في رواية السهمي على ضربين:

الأول: أنه (عمر)، كما رواه عبد الواحد بن مهدي عن المحاملى في الأمالى: (٣٣٦)، ورواه من

=

رواه عن مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن **عمر بن عثمان**، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعاً.

وهو الصواب في المروي عن مالك، ورواه عنه أصحابه المتقدم ذكرهم على الوجه، والموافق لتنصيب الأئمة على أن مالكاً رواه على هذا النحو، وأنه خالف فيه بقية أصحاب الزهري.

=

طريق ابن مهدي جمعٌ وهم:

١. سليم الرازي (ت ٤٤٧هـ)، في عوالي مالك: ١/ ٢٧٨ (٣٠٨).
 ٢. عبد الخالق بن أسد الحنفي (ت ٥٦٤هـ)، في معجمه: (١٨١).
 ٣. شهدة الدينورية (ت ٥٧٤هـ)، في مشيختها: (٢٣) - تنبيه: وقع في المطبوع: (عمرو)، وأشار المحقق إلى أنه المثبت في المخطوط، وأن بدر الدين ابن جماعة رواه من طريق شهدة من كتابها بخطها وفيه: (عمر). انظر مشيخة قاضي القضاة (١/ ١٨١).
 ٤. الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، في سير أعلام النبلاء: (٤/ ٤٠٠)؛ رواه من طريق شهدة الدينورية.
 ٥. العلائي (ت ٧٦١هـ)، في بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس: (ص ١٨٠).
 ٦. ابن طولون (ت ٩٥٣هـ)، في الأحاديث المثة: (٨٧).
- الثاني: أنه (عمرو)، فيما رواه الخطيب البغدادي في عوالي مالك: ١/ ٣١٨ (٣٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٢٩٠)، وابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد: (٢/ ١٥٧)؛ ثلاثتهم من طريق ابن مهدي بتسميته: (عمرو).
- والأقرب للصواب في رواية السهمي هو الأول، حيث اتفقت مطبوعة الأماشي وعدد من المصادر التي روت الحديث من طريق ابن مهدي، على تسميته: (عمر)، والله أعلم.

• وقد تابع مالكا عليه: أبو أويس المدني^(١):

قال يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي: قيل (لأبي أويس)^(٢): يقولون: عمرو بن عثمان؟ قال: «لا، هو عمرو بن عثمان، نحن أعلم؛ هذه داره»، وذكر هذا عقب حديث: «لا يرث المسلم الكافر»^١هـ.

ولم أقف على حديثه مسنداً، وقد أعلمه علي بن المديني والبرار، ونصوا على أن سماع أبي أويس ومالك واحد عن الزهري^(٣).

(١) هو عبدالله بن عبدالله بن أويس، أبو أويس المدني الأصبحي، والد إسماعيل بن أبي أويس، وصهر الإمام مالك على أخته.

قال أحمد: (ليس به بأس)، أو قال: (ثقة)، وقال: (صالح)، وقال ابن معين: (ضعيف الحديث)، وقال الفلاس: (فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق)، وقال أبو داود: (صالح الحديث)، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، وصالح الحديث، وإلى الضعف ما هو)، وقال النسائي: (أبو أويس ضعيف، وإسماعيل ابنه أضعف منه)، وقال: (ليس بالقوي)، روى له مسلم والأربعة. انظر: سؤالات أبي داود: (٢٠٣)، والسنن الكبرى للنسائي: (٧٠٤٤)، والضعفاء والمتروكين للنسائي: (٦٧٤)، وتاريخ مدينة السلام: (١١/١٧٣).

(٢) روى القصة ابن عساكر في تاريخ دمشق: (٢٩٠/٤٦)، والمزي في تهذيب الكمال (١٥٥/٢٢). وقد ورد في المصدرين تسميته: (ابن أبي أويس!)، والصواب ما أثبت، فهو الذي وافق مالكا، ونص علي بن المديني والبرار على متابعتهم لمالك، وورد تصريح الأئمة بأن سماعه من الزهري كسماع مالك، بخلاف ابن أبي أويس فقد نقل عنه أبو حاتم الرازي إعلاله لحديث خاله الإمام مالك، وقد تقدم.

(٣) قال أحمد بن حنبل: (زعموا أن سماع أبي أويس، وسماع مالك، كان شيئاً واحداً)^١هـ. من

كلام الأئمة عن خطأ مالك في إسناد هذا الحديث:

نصّ جمعٌ غفيرٌ من الأئمة النُّقاد على خطأ مالك في تسمية راويه، وبعضهم من أقرانه وأصحابه؛ إلا أنه ثبت على قوله وقال: «هذه دارُهُ»، ولم يرجع عنه ^(١)، وفيما

=

سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (٢٠٣)، ونقل البرقاني عن الدارقطني أنه قال: (سماعه مع مالك عن الزهري، قلت: كيف حديثه عن الزهري؟ قال: في بعضها شيء) ١٠٨ هـ من تأريخ مدينة السلام: (١١/١٧٣)، وممن نصّ عليه علي بن المديني والبزار، وسيأتي كلامهما في سياق إعلالهما لرواية مالك، وتنصيبهما على كون سماعهما من الزهري واحداً، لا يراد منه أن الخطأ من ابن شهاب، بل الصواب - والله أعلم - أن أبا أويس تابع مالكا على الوهم في إسناده.

^(١) وأبعد أبو العباس الداني (ت ٥٣٢ هـ) فنسب إلى مالك الرجوع إلى الصواب في تسمية راويه وموافقته للجمهور، فقال: (ثم رجع بأخرة فقال: (عمر)؛ تابع الجماعة، هكذا ثبت في الموطأ في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر) ١٠٨ هـ من الإيماء: (٢/١٩). إذ لم يُنقل رجوع مالك في تسمية راويه عنه، وهو متنافٍ مع تصريح من عاصره من الأئمة المؤكد على أن الذي في روايته: (عمر)، منهم الشافعي وابن مهدي وغيرهما، ولو ثبت رجوعه لُنقل، لتوافر الهمم عادةً في مثل هذه المسألة.

والذي يظهر من كلام الداني أنه استظهاً من روايتي ابن القاسم ويحيى، بكونهما متأخرين في الأخذ.

وتتأبج الأئمة على بيان خطأ مالك مع عدم نقلهم رجوعه يدل على نفيه. والأقرب أنه خطأ من ابن القاسم ويحيى، بدليل تصريح الأئمة - كابن أبي عاصم والترمذي والنسائي والدارقطني والجوهري وابن عبد البر وغيرهم - بأن الصحيح في رواية مالك: (عمر).

قلت: ورواية الليثي على هذا النحو هي من فوات كتاب (التبّع لأوهام يحيى بن يحيى الليثي في

=

يلي عرضُ لأقوالهم:

١. يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ):

قال ابن أبي خيثمة: «وكان في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قال مالك في حديث: «لا يرث الكافر المسلم»-: «ابن شهاب عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان»، وقال يحيى: فقلت له: عمرو بن عثمان؟ فأبى أن يرجع، وقال: كان لعثمان ابنٌ يقال له: عمر، وهذه داره»^(١).

٢. سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ):

قال ابن عبد البر: «وقال علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إن مالكا يقول في حديث: «لا يرث المسلم الكافر»-: «عمر بن عثمان»، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان»^(٢).

٣. محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

قال المزي: «سمعتُ الشافعي يقول: صحَّف مالكٌ في «عمر بن عثمان»، وإنما

=

روايته للموطأ) الصادر بأخْرة، والذي كتبه وحرَّره الشيخ الفاضل/ عبدالسلام الشويعر جزاه الله خيراً، وهو من الأبحاث الجادة المتميزة التي يعز نظيرها في وقتنا.

(١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث): ٣٤٦/٢ (٣٢٩٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٢٩١/٤٦).

(٢) التمهيد: (١٦٠/٩).

هو: «عمرو بن عثمان».

قال ابن أبي حاتم: «فذكرت ذلك لأبي فقال: صدق الشافعي، وهو كما قال»^(١).

٤. إسماعيل ابن أبي أويس (ت ٢٢٦هـ):

قال: «أخطأ مالك بن أنس في اسم «عمرو بن عثمان»، فقال: «عمر بن عثمان»، وإنما هو: «عمرو بن عثمان»، وأشار بيده إلى دار، فقال: «هذه دار عمر بن عثمان الذي روى عنه علي بن حسين»^(٢).

٥. علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ):

قال: «حديث أسامة عن النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر»، قد رواه الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فرواه عن الزهري: ابن عيينة، ومالك، وهشيم، وابن الهاد، ويونس بن يزيد، ومعمر، وخالفهم مالك فقال: «عن عمر بن عثمان»، وسماع مالك وأبي أويس واحد، لا يحتج بهما على هؤلاء، والذين

(١) رواه عن المزي بن أبي حاتم في آداب الشافعي: (ص ١٧٢)، ورواه عنه بمثله ابن خزيمة، كما عند البيهقي في بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: (ص ٢٠٢)، ومناقب الشافعي: (١/ ٤٩١).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (٦/ ٢٤٨) عن أبيه قال: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول... وساقه.

قلت: وإسماعيل هو ابن أخت الإمام مالك وصهره على ابنته. انظر: التعديل والتجريح لأبي

الوليد الباجي (١/ ٣٧٠)

قالوا: «عن عمرو بن عثمان» أثبت، مع أن مالكاً كان ثبتاً، وكان يقول: «هذه دار عمر بن عثمان»^(١).

٦. البخاري (ت ٢٥٦هـ):

قال: «وقال مالك: «عُمَر»، وهو وهم»^(٢).

٧. مسلم (ت ٢٦١هـ):

نقل أبو العبَّاس الداني عن مسلم أنه قال: «كانا جميعاً ولدَ عثمان، عُمَر وعَمْرُو، غيرَ أن هذا الحديث عن عمرو، وليس عُمَر»^(٣).

وقال ابن الصلاح: «وذكر مسلم - صاحب الصحيح - في كتاب «التمييز» أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: «عمرو بن عثمان»؛ يعني: بفتح العين. وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو - بفتح العين - وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم»^(٤).

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر: (٢٩٢/٤٦)، وقد تصحَّف في المطبوع: (عينه) إلى: (عنبة).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري: (٣٥٤/٦).

(٣) الإيلاء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ لأبي العبَّاس الداني: (١٩/٢).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص ٨٢)، وعنه السخاوي في فتح المغيث: (١٥/٢)، وليس في مطبوعة التمييز.

٨. أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ):

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث مالك، عن الزهري... الحديث؟

قال أبو زرعة: الرواة يقولون: عمرو، ومالكٌ يقول: عُمر بن عثمان»^(١).

٩. أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ):

تقدمت موافقته للشافعي.

١٠. الترمذي (ت ٢٧٩هـ):

قال: «وحديثُ مالكٍ وهم، وهم فيه مالك... وعمرو بن عثمان بن عفان هو

مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان»^(٢).

١١. ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ):

قال: «خالف مالك بن أنس الناس في هذا؛ قال: عن عُمر بن عثمان»^(٣).

١٢. أبو بكر البزار (ت ٢٩٢هـ):

قال: «وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمرو وجماعة، عن الزُّهري، عن علي بن

(١) علل الحديث: (١٦٣٥)، وعَقَّبَ عليه ابن أبي حاتم بقوله: (أما الرواة الذين قالوا: عمرو بن

عثمان، فسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، عن الزهري)١٠هـ.

(٢) الجامع الكبير: (٢١٠٧).

(٣) التاريخ الكبير له (السفر الثاني): ٢/ ٩٠٦ (٣٨٤٣).

حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فاتفقوا على اسم عمرو بن عثمان؛ إلا مالك بن أنس، فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، فيرون أنه غَلِطَ في ذلك، على أنه - يعني: مالكا - قد وقف فقال: «هذه دار عمرو، وهذا دار عُمر»، فأوماً إليهما، فأما في الرواية فلا نعلم أحداً تابعه على روايته؛ إلا أن يكون أبو أويس، فإن سماعه من الزهري شبيهٌ بسماع مالك»^(١).

١٣. النسائي (ت ٣٠٣هـ):

فقال: «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلم أن أحداً من أصحاب الزُّهري تابعه على ذلك، وقد قيل له فثبت عليه، وقال: هذه داره»^(٢).
وساق الحديث من طريق خمسةٍ من أصحاب الزُّهري؛ كلهم رَوَوْه عنه بتسمية راويه «عَمراً».

١٤. ابن الحَدَّاء (ت ٤١٦هـ) - شيخ ابن عبد البر -:

قال في ترجمة عمرو بن عثمان: «اختلف فيه عن مالك، فالصحيح عنه: «عمر بن عثمان»، وأكثر الناس يقولون: «عمرو»، وهو الصحيح، وهو أشهرُ في الرواية، وأما «عمر بن عثمان» فقليلٌ ما روي عنه الحديث»^(٣).

(١) البحر الزخار: (٢٥٨١).

(٢) السنن الكبرى (٦٥٤٩).

(٣) التعريف بمن ذُكر في الموطأ من النساء والرجال لابن الحَدَّاء: ٤٦٤ / ٣ (٤٣٤).

١٥. ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ):

قال: «فأصحاب ابن شهاب، غير مالك، يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، وقد وقفه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك فقال: «هو عُمر»، وأبى أن يرجع، وقال: «قد كان لعثمان ابنٌ يُقال له: عُمر وهذه داره».

ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا «عمرو» بالواو.

وقال علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إن مالكا يقول في حديث: «لا يرث المسلم الكافر»-: «عمر بن عثمان»، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه، فما قال إلا: «عمرو بن عثمان».

قال ابن عبد البر: «وممن تابع ابن عيينة على قوله: «عمرو بن عثمان»-: معمر، وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والجماعة أولى أن يسلم لها»^(١).

وقال: «هكذا يقول مالك: «عُمر»، وسائر رواة ابن شهاب يقولون: «عَمرو بن عثمان»^(٢).

(١) التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٢) التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ لابن عبد البر: (ص ١٥٦) ط. الوعي الإسلامي،

١٦. أبو العباس الداني (ت ٥٣٢هـ):

قال: «كان مالكٌ يقول في إسناد هذا الحديث: «عُمَرُ بن عثمان»، وهو المحفوظ عنه، وقال سائر رواة الزُّهري: «عمرو» مخفَّفًا، وروَّجَع مالكٌ فيه فقال: «نحنُ أعلمُ به وهذه دارُهُ» ١هـ. (١).



=
والمطبوع سلفًا باسم (تجريد الموطأ).
(١) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ: (١٨/٢).

الوجه الثاني (عن مالك)

* رواه عنه جمعٌ من أصحابه بتسمية راويه: «عَمْرًا»، بمثل رواية الأكثر من أصحاب الزُّهري.

وقد رواه: عبدالله بن المبارك في مُسنده: (١٦٣) - ومن طريقه النسائي في السنن الكبرى (٦٥٤٧)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: (٣٩) - وأبو مصعب الزهري في موطئه: (٣٠٦١) - ومن طريقه العلائي في بُغية الملتمس: (ص ١٨١) - والنسائي في السنن الكبرى: (٦٥٤٨)؛ عن أحمد بن سليمان الرهاوي، عن زيد بن الحُبَاب، ح، وفي: (٦٥٤٩) عن أحمد بن سليمان الرهاوي، عن معاوية بن هشام، ويحيى بن يحيى الليثي في موطئه: (١٥٩/٢)، والبخاري في التاريخ الكبير: (٣٥٣/٦) - مُعلّقًا - عن إبراهيم بن طهمان، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٦) عن محمد بن سلمة المصري، عن عبدالرحمن بن القاسم؛ وهو في موطئه المطبوع بتلخيص أبي الحسن القابسي: (٦٥) =

كلمة: (عبدالله بن المبارك، وأبو مصعب الزهري، وزيد بن الحباب، ومعاوية بن هشام، ويحيى بن يحيى الليثي^(١)، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحمن بن

(١) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في رواية الليثي على ضربين:

الأول: أنه (عمرو): نصَّ عليه الجوهرى وأبو عمر القرطبي المعروف بـ(ابن الحباب) مُصنّف مسند مالك وأبو علي الجيّاني.

=

قال الجياني: (والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عمرو... وكذلك نقله أحمد بن خالد في مسنده، وكفى بنقله) ١. هـ من أطراف الموطأ للداني: (٢/ ٢١)، وهو المُثبت في مخطوطة الموطأ (أ/ ٧٧) ١٣٠- برواية يحيى المنسوخة عام (٦٦٧هـ) عن فرع لأصل القاضي عياض، والمحفوظة في مكتبة علّال الفاسي، وكذا في طبعة الموطأ بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي: ١٨٩١ (٣/ ٧٤١)، وط. المجلس العلمي الأعلى بالدار البيضاء بالمغرب (١/ ٥٤١).

الثاني: أنه (عُمر): نصّ عليه ابن عبد البر فقال: (والثابت عن مالك: عمر بن عثمان، كما روى يحيى وتابعه القعني) ١. هـ من التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. مركز هجر (١٣/ ٤٧١)، وهو المُثبت في الموطأ ط. البابي الحلبي: (٢/ ١٥٩)، وط. دار الغرب (١٤٧٥). والأول أولى بالصواب، وقد تعقّب أبو العبّاس الداني (٢/ ٢١) ابن عبد البر فيه ووهّمه. والله أعلم.

(١) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في رواية ابن القاسم عن مالك على ضربين:

الأول: أنه (عمرو): نصّ عليه الجوهري وابن عبد البر والداني، وهو المُثبت في مطبوعتي تلخيص القابسي لموطأ ابن القاسم.

قال الجوهري: (وفي رواية ابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان) ١. هـ من مسند الموطأ: (٢٠٠).

وقال ابن عبد البر: (والثابت عن مالك: عمر بن عثمان، كما روى يحيى، وتابعه القعني وأكثر الرواة، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان) ١. هـ من التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. مركز هجر (١٣/ ٤٧١)، وانظر: الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ لأبي العبّاس الداني: (٢/ ١٩).

وهو المُثبت في مطبوعة تلخيص أبي الحسن القابسي لموطأ ابن القاسم: (٦٥) ط. دار الشروق

=

رواه عن: مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان،
عن أسامة بن زيد، به، مرفوعاً^(١).

=

وط. العلمية، وكذا في نسخة المكتبة الخالدية من الكبرى للنسائي: (عمرو).
الثاني: أنه (عمر): نصّ عليه المزيّ، حيث قال في التّحفة: (وفي حديث ابن القاسم وحده: عن
عمر بن عثمان، وفي حديث الباقيين: عن عمرو بن عثمان) ١٠٥ هـ من ط. الدار السلفية: ٥٥ / ١
(١١٣)، وط. دار الغرب: ١ / ١٧٥ (١١٣)، وكذا جاء في نسخة (مراد ملا) من السنن الكبرى.
ولعلّ الصواب في حديث ابن القاسم هو الأول.
(١) وقد خالفهم في متنه: عمرو بن مرزوق، حيث رواه ابن عبد البر في التمهيد: (٩ / ١٧٢) عن
خلف بن قاسم، عن أحمد بن عبيد الله، عن محمد بن بكر بن زياد بن العلاء المهراني، قال:
حدثنا عمرو بن مرزوق، أخبرنا مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان،
عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: (لا يتوارث أهل ملتين) ١٠٥ هـ، وهي رواية شاذة، تفرد بمثلها ابن
مرزوق عن مالك، ولا يتابع عليه، وبقية أصحاب مالك على خلافه، وإعراض الأئمة عنها وعدم
اعتنائهم بها دالٌّ على الإلغال، قال ابن عبد البر: (لا يصح ذلك عن مالك).
وأما عمرو بن مرزوق فهو الباهلي: وثقه أحمد وأبو حاتم وابن سعد وابن حبان، وقال أحمد: (ثقة
مأمون، فتشنا عما قيل فيه، فلم نجد له أصلاً)، وقال علي بن المديني: (اتركوا حديث الفهدين
والعمرين... وذكر منهم عمرو بن مرزوق)، وعقب على قول ابن المديني الإمام أحمد فقال:
(عمرو بن مرزوق، رجل صالح، لا أدري ما يقول علي)، ونقل القواريري عن القطان أنه لا يرضاه
في الحديث، وقال ابن حبان: (ربما أخطأ)، وقال الدارقطني: (صدوق كثير الوهم)، روى له
البخاري حديثين: أحدهما مقروناً بغيره، والآخر أورد له متابعاً.

انظر: الطبقات الكبرى: (٩ / ٣٠٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦ / ٢٦٤)، والثقات لابن

=

وقد رواه أصحاب هذا الوجه عن مالك بتسميته: «عَمْرًا» موافقاً للطريق المعروف الذي رواه جمهور أصحاب الزهري.

والصواب في رواية مالك: أنه «عُمَر بن عثمان»، وليس «عَمْرًا»، وقد أخطأ أصحاب هذا الوجه بروايته عن مالك على هذا النحو؛ فقد رواه الأكابر من أصحابه عنه على الصواب بتسمية راويه «عمر» - كما تقدم ذكرهم في الوجه الأول - وهو المشهور في الرواية عن مالك.

• والأئمة على شبه اتفاقٍ على أن صحيح المروي عن مالك: «عُمَر»، وممن نصَّ عليه:

١/ الترمذي، فقال في السنن: «وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: «عن عمرو بن عثمان»»، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان».

٢/ والنسائي، فقال عقبه: «والصواب من حديث مالك: عُمَر بن عثمان».

٣/ والدارقطني، فقال: «الصواب عن مالك: عُمَر، هكذا»^(١)، وقال في أحاديث

حبان: (٨/ ٤٨٤)، والضعفاء للعقيلي: (٤/ ٣٤٢)، وسؤالات الحاكم للدارقطني: (٤٢٣)، وهُدَى الساري لابن حجر: (ص ٤٣٢).

(١) ولم أقف على قول الدارقطني في المطبوع من مُصنّفاته، وقد ورد في هامش إحدى نسخ الموطأ على النحو الآتي: (الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، حدثنا مالك: أنا أعرف به، كان عمر بن عثمان، ... وقد أخطأ من سماه عمرا. قال

الموطأ: «علي بن الحسين واحدٌ، عن عمر بن عثمان عن أسامة: «لا يرث المسلم الكافر»»^(١).

٤/ وابن عبد البر، فقال: «والثابت عن مالك: عمر بن عثمان». وغيرهم^(٢).

* وقد روجع مالك فيه فأبى أن يرجع، وممن راجعه:

١/ يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، فقال: «قلت لمالك: إنما هو عمرو بن عثمان، فأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له: عمر، هذه داره»^(٣).

٢/ وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، راجع مالكاً فيه فقال له مالك: «تراني لا أعرفُ عُمر من عمرو؟ هذه دار عُمر وهذه دار عمرو»^(٤).

٣/ الشافعي (ت ٢٠٤هـ): حكاه عنه ابن عبد البر^(٥).

=

الدارقطني: الصواب عن مالك: عُمر، هكذا ١هـ نقله محقق الموطأ د. محمد مصطفى الأعظمي من هامش مخطوطة الموطأ المحفوظة في الخزانة العامة للرباط، وعبر عنها بالأصل (٣/ ٧٤١).

(١) أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك للدارقطني (ص ٢١).

(٢) التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٤٨).

(٤) التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط. دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٥) المرجع السابق.

ونُقل عن مالكٍ أنه قال: «أنا أعرفه كان عمر بن عثمان جاري، وقد أخطأ من سماه عَمراً»^(١).



(١) رواه الدارقطني بإسناده إلى إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع (ت ٢١٥هـ)؛ كما ورد في هامش مخطوطة الموطأ التي أشار إليها د. الأعظمي آنفاً، وساقه في ترجمة (عمر بن عثمان) مُغلطاي في الإكمال: (٩٩/١٠) نقلاً عن كتاب أحاديث الموطأ للدارقطني، ولم أقف عليه في المطبوع.

الوجه الثالث (عن مالك)

* رواه يحيى بن بكير على الشك:

حيث رواه في موطئه: نسخة جامعة إصطنبول (أ/ ٢١٦) ونسخة السلیمانیة (أ/ ٩٤) - وأشار إلى روايته علاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٩٩) - بلفظ:

حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن **عَمْرٍو** أو **عُمَر بن عثمان بن عفان** - شك ابنُ بكير - عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر».

- وقد ورد التنصيص على أن الشك فيه من راويه؛ وهو يحيى بن بكير. وبتمام هذا الوجه ينتهي سَوَق الاختلاف فيه على مالك بن أنس، وقد تبين: أن الصواب في حديثه هو بتسمية راويه: «عمر». وهو المشهور في روايته، وأن من رواه عنه بتسمية راويه: «عمرًا» - موافقًا لرواية أصحاب الزهري - فقد خالف فيه صواب المروي عن مالك من خلال صحيح واقع الرواية.



الوجه الثالث (عن الزهري)

* رواه عنه عبدالله بن عيسى^(١)، لم يذكر «عمر» ولا «عمرو» في إسناده:

وقد رواه: الدارمي في مسنده: (٣٠٤٣) عن محمد بن يوسف، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٥) عن أحمد بن حرب، عن قاسم بن يزيد، وابن الأعرابي في معجمه: (١٣٨٣) عن ابن عفان، عن معاوية بن هشام، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ٩٠ / ١ (٤٠)، والطبراني في الأوسط: (٥٠١٣)؛ كلاهما رواه عن محمد بن النضر الأزدي، عن معاوية بن عمرو، عن زائدة؛ أربعتهم (محمد بن يوسف، وقاسم بن يزيد، ومعاوية بن هشام، وزائدة) رواه عن سفيان الثوري، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٤) عن محمد بن بشر، عن محمد بن جعفر، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ٩٠ / ١ (٤١) عن عبدالله بن محمد بن ياسين، عن نصر بن

(١) عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلي: وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حبان والعجلي، وقال علي بن المديني: (هو عندي منكرو)، وقال أبو حاتم: (صالح)، وقال النسائي: (ثقة ثبت)، وقال الحاكم: (من أوثق آل أبي ليلي)، روى له الستة.

انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (٣٥٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٢٦/٥)، والثقات لابن حبان: (٣٢/٧)، وتاريخ الدارمي: (٥٦٥)، ومعرفة الثقات للعجلي: ٥٠ / ٢ (٩٤٥)، وسؤالات السجزي للحاكم: (١١٤)، وتهذيب الكمال: (٤٠١ / ٢)، والمغني في الضعفاء للذهبي: ٣٥٠ / ١ (٣٢٩٣).

علي عن أبيه؛ كلاهما (محمد بن جعفر، وعلي بن نصر الجهضمي) روياه عن
شعبة بن الحجاج =

كلاهما: (سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج) =

روياه عن عبدالله بن عيسى، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أسامة بن
زيد، به، مرفوعاً.

وقد خالف فيها ابن عيسى بقیة أصحاب الزهري الكبار، حيث قصر في إسناده
ولم يذكر «عمرو بن عثمان» فيه.

*بيان تصرف النسائي في سياقه لهذه الرواية:

ممن روى حديث عبدالله بن عيسى: الإمام النسائي في سننه الكبرى، وأعله
بطريق الإلماح، حيث أورد روايته في أول الباب - قبل رواية مالك، وبقية أصحاب
الزهري الكبار؛ بذكرهم الواسطة في إسناده - وساق حديثه من طريق إمامين جليلين
عنه، وهما (شعبة، وسفيان الثوري) ليبين من خلال هذا التصرف ما يلي:

١. أن الحديث بهذه السياقة حديثه؛ وأن الحمل فيه عليه، لا على من دونه (١).

(١) ويدلنا هذا التصرف على خطأ ورود إسناده حديث عبدالله بن عيسى بذكر (عمرو) فيه كرواية
الجماعة: كما جاء هذا في مطبوعة إتحاف المهرة: (١٧٧) حيث سيق إسناده الدارمي بجعل رواية
ابن عيسى كرواية معمر وابن عيينة ولم يعقب عليه المحقق.

=

٢. أنه قدّم ذكرها قبل وجهي الاختلاف على الزهري - وهما حديث مالٍ وحديث البقية من أصحاب الزهري - لبيان شذوذها، وأن بقية أصحاب الزهري لم يختلفوا في إسناده على هذا النحو.



وال مثبت في مخطوط مسند الدارمي: نسخة مراد ملا (أ/ ٢٣٨) ، وكذا في نشراته: ط. السيد عبد الله هاشم يماني: ٢/ ٢٦٨ (٣٠٠٤)، وط. دار المغني: (٣٠٤٣)، وط. البشائر (٣٢٥٩)، وط. التأصيل: (٣٠٢٩) بحذف الواسطة في إسناده وهو الصواب.

قال أبو بكر الشافعي: (ولم يذكر في الإسناد عمرو بن عثمان) هـ من الغيلانيات له: (٤٠).

وقال ابن عساكر: (ورواه عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الزهري فأسقط منه ذكر عمرو بن عثمان) هـ من تاريخ دمشق: (٢٨٧/ ٤٦).

الوجه الرابع (عن الزهري)

* رواه هُشيم بن بشير بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وخالف متنه حديث الجماعة:

وقد اختلف في حديث هُشيم على وجهين:

الوجه الأول: رواه مسعود بن جويرية، عن هُشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين وأبان بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».

وقد رواه النسائي في السنن الكبرى (٦٥٥٥)، وقال فيه عَقَبَ ذكر أبان: «كذا قال»، ونقل عنه المزي في التحفة أنه قال: «هذا خطأ».

والوجه الثاني: رواه بقية أصحاب هُشيم دون ذكر أبان في إسناده، بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين».

وقد روى حديثهم: الترمذي^(١) في جامعه: (٢١٠٧)، والنسائي في الكبرى:

(١) وقد رواه الترمذي وساقه مع إسناده حديث ابن عيينة بلفظ: (لا يرث المسلم الكافر).

قال المزي: (كذا رواه الترمذي عن علي بن حُجْر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة - حمل حديث أحدهما على حديث الآخر - والمحموظ عن علي بن حُجْر لفظُ النسائي عنه كما تقدّم التنبيه عليه). ١. هـ من تحفة الأشراف: (١١٣).

(٦٥٥٦)؛ كلاهما عن علي بن حُجْر، وأحمد بن حنبل في العلل - رواية ابنه عبد الله - (٢٢٠٢)، وسعيد بن منصور في سننه: (١٣٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٢٦٦/٣) عن ربيع المؤذن، عن أسد بن موسى، والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٣/١ (٣٩١) عن أبي حصين القاضي، عن يحيى الحماني، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ٨٨/١ (٣٨)، وابن عبد البر في التمهيد: (٩/١٧١) عن عبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ؛ كلاهما (أبو بكر الشافعي، وقاسم بن أصبغ) روياه عن محمد بن إسماعيل الترمذي، عن الحسن بن سوار، ح، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ٨٨/١ (٣٨) عن أبي قبيصة بن القعقاع، عن إبراهيم بن عبد الله =

كلهم: (علي بن حُجْر، وسعيد بن منصور، وأسد بن موسى، ويحيى الحماني، وأحمد بن حنبل، والحسن بن سوار، وإبراهيم بن عبد الله) =

رووه عن: هُشيم بن بشير، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين».

وهو حديث منكر، تفرد به هُشيم بن بشير، وخالف فيه بقية أصحاب الزهري في متنه ولم يتابع عليه، وهو مشهور بالتدليس^(١)، ولم يُصرَّح فيه بالسماع، ودلَّسه عن

(١) قال أحمد بن حنبل: (كان يدلس تدليسا وحشا، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله)، وقال مهنا: سألت أبا عبد الله عن هُشيم فقال: (ثقة إذا لم يُدلس)، فقلت له: أوالدليس عيبٌ هو؟ قال: (نعم)، هـ، وقال ابن سعد: (ما قال في حديثه: «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يقل فيه: «أخبرنا» فليس بشيء)، بل جاء التنصيص من هُشيم نفسه =

الزهري ولم يسمعه منه^(١).

قال أحمد بن حنبل: «لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وقد حدثنا به هشيم».

وقال علي بن المديني: «هشيم لم يسمع الحديث من الزهري»^(١).

فقال عبدالله بن أحمد: حدثني بعض أصحابنا قال: قال هشيم: (إذا قلت لكم: «حدثنا»، و«أخبرنا»، فشدوا به أيديكم).

وقد نصَّ على كونه من المدلسين - سوى الإمام أحمد وابن سعد -: ابن حبان والعجلي والنسائي والدارقطني وابن عدي والخليلي.

انظر: الطبقات الكبرى: (٣١٥/٩)، العلل برواية عبدالله بن أحمد (٢١٣٤) ورواية المروزي: (٣١)، والثقات لابن حبان: (٥٨٧/٧) - وورد في المطبوع: هشيم بن بشر - ومعرفة الثقات للعجلي: ٣/٣٣٤ (١٩١٢)، وسؤالات السلمى للدارقطني: (٤٤٢) - وفي آخره ذكر المدلسين عن النسائي - والمعرفة والتاريخ للفسوي: (٦٣٣/٢)، والكامل لابن عدي: (٤٥١/٨)، والإرشاد للخليلي: (١٩٦/١)، وبحر الدم لابن عبد الهادي: (١١٠٠)

(١) وقد نصَّ الإمام أحمد على أنه لم يصح له عن الزهري سوى أربعة أحاديث فقال: (لم يصح لهشيم عن الزهري إلا أربعة أحاديث)، وقال أبو طالب: قال أبو عبدالله: (ما صح من سماع هشيم عن الزهري أربعة أحاديث يقول: حدثنا الزهري... حديث الرحم، وحديث صفية، وحديث المجادلة، وحديث ابن عمر: «ما استيسر من الهدى»، وما كان غير ذلك يقول: لا أدري من سفيان بن حسين سمعته أو الزهري)، العلل برواية عبدالله بن أحمد: (٤٩٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي: (٢٠١/٢)

وقال النسائي: «لم يُتابع على قوله: لا يتوارث أهل ملتين»^(٢).

وقال الدارقطني: «غريبٌ من حديث هُشيم عن الزهري»^(٣).

وقال: «هذا اللفظ في حديث أسامة غير محفوظ»^(٤).

وقال ابن عبد البر عقبه: «هشيمٌ ليس في ابن شهاب بحجة»^(٥).

وقد شكَّ في سماعه هذا الحديث من الزهري، حيثُ قال سعيد بن منصور:
«قال هُشيم: سمعته، أو أخبرته عن الزهري»^(٦).

* واضطرب في إسناده أيضًا:

• فرواه مرةً وأسقط من إسناده علي بن الحسين: كما رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار: (١٢٦٥١) عن عمر بن عبد العزيز، عن علي بن الفضل، عن أبي

=

(١) العلل برواية عبدالله: (٢٢٠٢)، ومسائل ابن هانئ: (٢١٤٠)، وقول ابن المديني نقله البيهقي في المعرفة: (١٢٦٥١) عقب سياقه لرواية ابن المديني عن هُشيم به، إلا أنه لم يرد ذكر علي بن الحسين في إسناده.

(٢) نقله عنه المزي في تحفة الأشراف: (١١٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر: (٥٧١).

(٤) نقله ابن حجر في التلخيص الحبير: (٢٠٣٨/٤).

(٥) التمهيد: (١٧١/٩).

(٦) وشكه هنا يندرج ضمن علل التصريح بالسماع.

شعيب الحرّاني، عن علي بن المديني، عنه، به.

قال البيهقي: «قال علي بن المديني: فذكرت ذلك لسفيان بن عيينة، فقال: لم يحفظ».

قال علي: «فنظرنا، فإذا هشيمٌ لم يسمع الحديث من الزهري».

• ومرةً يرويه بالجمع بين متن حديث الجماعة: «لا يرث المسلم الكافر»، وبين حديث: «لا يتوارث أهل ملتين»، ومعناها واحد؛ جاء هذا في رواية أسد بن موسى والحسن بن سوارٍ عنه.

• ومرةً أخرى يرويه بالمتن الثاني: «لا يتوارث أهل ملتين»، كما رواه عنه بقية أصحابه.

وقد تنكب البخاري ومسلم إخراج حديثه عن الزهري؛ لضعفه فيه ^(١).



(١) قال هشيم: (سمعتُ من الزُّهريِّ نحوًا من مئة حديث فلم أكتبها) ١. هـ من تاريخ مدينة السلام: (١٦ / ١٣٠)، وتقدم قول الإمام أحمد في أنه لا يصح في حديثه عن الزهري سوى أربعة أحاديث.

بيان تصرف النسائي في سياقه لحديث هشيم^(١)

روى النسائي في الكبرى كلا الوجهين الواردين عن هشيم بن بشير، وأبان أولاً عن تحقيق الصحيح من واقع الرواية عن هشيم، وأعلّ رواية مسعود بن جويرية عن هشيم بذكر أبان في إسناده، فقال: «هذا خطأ».

ثمّ روى الوجه الصواب عن هشيم في هذا الحديث، فرواه من طريق علي بن حُجر - والتي وافقه عليها جمعٌ من أصحاب هشيم - قال: أخبرنا هشيم، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به. ثمّ أبان عن تفرّده بمتنه، ومخالفته لبقية أصحاب الزهري.

وبحديث هشيم ينتهي الكلام عن أوجه الاختلاف على ابن شهاب الزهري في حديث الباب، وقد تبين من خلال ما تقدم؛ أن الصحيح منها هو الوجه الأول، الذي رواه عنه جمهور أصحابه على الصواب في متنه وإسناده. والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) من دقيق صنيع النسائي في سننه الكبرى أن يحقق خطأ الراوي كيف روي عنه! ثمّ يتكلم عن روايته بعدُ ويبين مخالفتها لحديث الثقات الأثبات كما تراه جلياً في وجوه الاختلاف عن مالك، وفي الاختلاف على هشيم في هذا الوجه.

فهرس المراجع والمصادر

أولاً: فهرس المخطوطات:

(١) موطأ الإمام مالك بن أنس:

أ- رواية يحيى بن بكير (ت ٢٣١هـ):

- نسخة مكتبة جامعة اصطنبول، منسوخة عام (٥٤٨هـ).

- نسخة مكتبة الفاتح بالسليمانية بتركيا، ورقمها (١٢٠٩)، وتاريخ نسخها عام

(٧٨٥هـ).

ب- رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ):

- نسخة محفوظة في مكتبة علّال الفاسي بالمغرب، قام بدراستها وقدم لها

وصورها/ نظام محمد صالح يعقوبي، وقامت دار الحديث الكتانية بنشرها

عام ١٤٣٨هـ.

ج- رواية عبدالله بن مسلمة القعني (ت ٢٢١هـ):

- نسخة محفوظة أصلها في مكتبة ولي الدين جار الله بتركيا برقم (٤٢٨)، بخط

العلامة/ عبدالرحيم بن عبدالكريم بن نصر الله الجرهري المدني (ت ٨٢٨هـ).

(٢) مسند الدارمي: نسخة محفوظة أصلها في مكتبة مُراد ملا بتركيا برقم (٥٧٩)، منسوخة

عام (٨٧٩هـ)، وناسخها محمد بن محمود الهروي كما هو مُبين في آخرها، ومسموعة

على جمع من العلماء.

(٣) السنن الكبرى للنسائي:

- نسخة المكتبة الخالدية بالقدس أعزّها الله، رقمها (٦٦)، وعليها بلاغات السماع

لجميع من الحفاظ: كالشهاب ابن حجر والقلقشندي على جمع من العلماء في طليعتهم: بدر الدين الشريف النسابة (ت ٨٦٦هـ)، والذي قال عنه السخاوي: (وكثر تحديثه بهذا الكتاب بخصوصه، حتى كان يظن هو وغيره من جمهور الناس تفرد به) ١هـ من الضوء اللامع (٣/ ١٢٢).

- نسخة أصلها في مكتبة مراد ملا بتركيا، رقمها (٧٢)، تاريخ نسخها عام ١١٠٧هـ، وناسخها أحمد بن محمد البقاعي كما هو مبين في آخرها.

ثانياً: فهرس المطبوعات:

- (١) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٢) الأحاد والمثاني: لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابره، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
- (٣) الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.
- (٤) أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) رواية أبي محمد الحسن بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ) تحقيق د/ عادل بن عبد الشكور الزرقي الناشر: دار طويق الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- (٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق:

د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني: أبو الفضل

محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: جابر بن

عبدالله السريّج، الناشر: دار التدمرية بالرياض، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

(٧) الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي

نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن مأكولا (ت ٤٧٥ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١،

١٤١١ هـ.

(٨) الأم: للإمام الشافعي، أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

- ط. المطبعة الأميرية ببولاق الأولى ١٣٢٢ هـ.

- ط. دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ، وهي مصورة من طبعة شركة الطباعة الفنية

المتحدة بمصر عام ١٣٨١ هـ باعتناء: محمد زهري النجار، وهي المُعتمدة في

العزو، ويُشار غيرها عند الاختلاف.

- ط. دار الوفاء المنصورة، ط ١، ٢٠٠١ م، تحقيق د/ رفعت فوزي عبدالمطلب.

(٩) الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر

النيسابوري (ت ٣١٩ هـ)، راجعه وعلّق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق:

مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الفلاح، ط ١، ١٤٣٠ هـ.

(١٠) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: تحقيق: د. روحية عبدالرحمن

السويقي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣ هـ.

(١١) بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس، لصلاح الدين خليل بن

كيكلدي العلّائي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: عالم الكتب ببيروت

١٤٠٥ هـ.

(١٢) تاريخ ابن معين (ت ٢٧٨هـ) - رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

(١٣) التاريخ الكبير: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، السفر الثالث، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(١٤) التاريخ الكبير: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، السفر الثاني، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(١٥) التاريخ الكبير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.

(١٦) تاريخ بغداد، المسمى بتاريخ مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(١٧) تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ.

(١٨) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ):

- تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي والدار القيمة بالهند، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

- تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي عام ١٤٢٠هـ.

(١٩) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، طبعة مركز البحوث والدراسات بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٩هـ.

(٢٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ):

- ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧هـ، بتحقيق: عبدالله بن الصديق الغماري، ومصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبدالكريم البكري، وسعيد أعرب، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. ضمن موسوعة شروح الموطأ، بتحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٢١) التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، المشهور بالتلخيص الحبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٨هـ.

(٢٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ، الأجزاء: ٨ أجزاء.

(٢٣) الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ط ١، ١٣٩٣هـ.

(٢٤) جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق لأبي نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحداد الأصبهاني (ت: ٥١٧ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور

الدين طالب، الناشر: دار النوادر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

(٢٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري): لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتناء: د. محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن الطبعة السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(٢٦) الجامع: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، بتحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ.

(٢٧) الجرح والتعديل: لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التيمي الحنظلي الرازي المعروف بابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، تصوير: دار إحياء التراث العربي، ط ١.

(٢٨) حديث السراج لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بالسراج (ت ٣١٣هـ) بتخريج: زاهر بن طاهر الشحامي (ت ٥٣٣هـ)، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

(٢٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، الناشر: مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.

(٣٠) ذكر المدلسين وغير ذلك من الفوائد: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ضمن مشيخة النسائي، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٣هـ.

(٣١) السنة: لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. عبدالله بن محمد البصري، الناشر: دار العاصمة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(٣٢) سنن ابن ماجه: لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق:

شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبداللطيف حرز الله، الناشر:

دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ.

(٣٣) سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السجستاني

(ت ٢٧٥هـ)، وتم الاستعانة بأربع طبعات:

- ط. بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة

العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ، وهي المعتمدة في العزو.

- ط. بتحقيق: عزت عبيد الدعاس، وفي هامشها: معالم السنن للخطابي، أشرف على

طباعتها: محمد رفيق السيد، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ في الشام.

- ط. بتحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة

الريان ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

- ط. بتحقيق ودراسة: أبي تراب عادل بن محمد وأبي عمرو عماد الدين بن

عباس، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٦هـ.

(٣٤) السنن الكبرى: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: مركز البحوث

بدار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٣هـ.

(٣٥) سنن سعيد بن منصور: لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني

(ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، ط ١،

١٤٠٣هـ.

(٣٦) سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن: للإمام أحمد بن

حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد بن محمد منصور، الناشر مكتبة العلوم

والحكم، بالمدينة المنورة ط ٢، ١٤١٤هـ.

(٣٧) سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني: لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى أبي عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مؤسسة الجريسي للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(٣٨) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة: للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٣٩) سير أعلام النبلاء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شُعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٧، ١٤١٠هـ.

(٤٠) شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة، الناشر: دار عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٤١) صحيح ابن حبان، والمعروف باسم: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها.

- فأما الصحيح، فالعزو فيه إلى نشرة دار ابن حزم ببغروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ بتحقيق: د/ محمد علي سونمز، ود/ خالص آي ديمر.

*وأما ترتيب الصحيح لابن بلبان، والمسمى بـ (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، فتم

الإستعانة فيه بنشرتين:

- ط. حَقَّقَهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوط وَمُجْمُوعَةٌ مِنَ البَاحِثِينَ،
الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٨ هـ، وهي المعتمدة عند العزو للصحيح
بشكل عامٍ لكامل الرسالة.

- ط. مركز دار التَّأصيل بمصر، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار
التَّأصيل بمصر، الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ.

(٤٢) صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
(ت ٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٤٣) الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلي (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق: د.
مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس، مصر، ط ٢، ٢٠٠٨ م.

(٤٤) الطبقات الكبير: لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠ هـ)، تحقيق: علي
محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١ م.

(٤٥) علل الحديث: لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم
الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله
الحמיד، ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط ١، ١٣٢٧ هـ.

(٤٦) العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، بروايته التاليتين:

- رواية ابنه عبدالله، بتحقيق: أ. د. / وصي الله بن محمد عبَّاس، الناشر: دار الخاني،
الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.

- رواية المروزي وغيره، تحقيق: أ. د. / وصي الله بن محمد عبَّاس، الناشر: الدار
السلفية، بومباي، الهند، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

(٤٧) عوالي مالك بن أنس لأبي أحمد الحاكم، عوالي مالك بن أنس رواية أبي أحمد الحاكم (المتوفى: ٣٧٨هـ)، تحقيق: محمد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م (طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك).

(٤٨) غريب الحديث: لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(٤٩) غريب الحديث: لأبي سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي، تحقيق: د. عبد الكريم بن إبراهيم الغزبائي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

(٥٠) فتح المغيـث بشرح ألفيّة الحديث: لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (ت ٩٠٢هـ)، دراسة وتحقيق شيخنا: د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ود. محمد بن عبد الله الفهيد، الناشر: مكتبة دار المنهاج بالرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

(٥١) الفصل للوصل المدرج في النقل: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ١٤١٨هـ.

(٥٢) فوائد ابن أخي ميمي الدقاق: لأبي الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون البغدادي الدقاق، المعروف بابن أخي ميمي (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.

(٥٣) الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، وتم الاستعانة بثلاث طبعات:

- ط. بتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. عبدالفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق د/ مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

- ط. مختصر الكامل في الضعفاء لأحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ)، بتحقيق: أيمن عارف الدمشقي، الناشر/ مكتبة السنة بمصر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

(٥٤) مستخرج أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري، وتم الاستعانة بنشرتين:

- ط. بتحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٣٥هـ.

(٥٥) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لمحب الدين ابن النجار، تأليف أبي الحسين أحمد بن أيك بن عبدالله الحسامي المعروف بابن الدمياطي (ت ٧٤٩هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ تحقيق محمد مولود خلف وإشراف د. بشار عواد معروف.

(٥٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وتم الاستعانة بثلاث نشرات للكتاب:

- ط. بتحقيق: الشيخ شُعيب الأرناؤوط ود. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مجموعة من الباحثين، الناشر: مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢١هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق: السيد أبو المعاطي النوري ومجموعة من الباحثين، وصدرت عن دار عالم الكتب ببيروت، ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

- ط. بتحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د/ أحمد معبد عبدالكريم، والناشر:

جمعية المكنز الإسلامي بمصر، ودار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة، الطبعة

الثانية ١٤٣٣هـ، طبع بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

(٥٧) مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد،

وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١،

بدأت ١٩٨٨ وانتهت ٢٠٠٩م.

(٥٨) مسند الحميدي: لأبي بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى الحميدي (ت ٢١٩هـ)،

تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق، سوريا، ط ١، ١٩٩٦م.

(٥٩) مسند الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي السمرقندي

(ت ٢٥٥هـ)، وتم الاستعانة بأربع طبعات:

(٦٠) مسند أبي داود الطيالسي: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي

(ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩هـ.

(٦١) مسند ابن أبي شيبه: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه العبسي (ت ٢٣٥هـ)،

تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض،

ط ١، ١٩٩٧م.

- ط. بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني، ط ١، ١٤١٢هـ، وهي

المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المحاسن للطباعة

بالقاهرة، ١٣٨٦هـ

- ط. بتحقيق: نبيل هاشم الغمري، الناشر: دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٤٣٤هـ.
- ط. دار التأصيل، بتحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- (٦٢) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، وتم الاستعانة بثلاث نشرات:
- ط. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاءه ١٣٧٤هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط. المطبعة العامرة باصطنبول عام ١٣٢٩هـ.
- ط. دار التأصيل، بتحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- (٦٣) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٦٤) مسند الموطأ: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الغافقي الجوهري (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: د. لطفي محمد الصغير، ود. طه بن علي بوسريخ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- (٦٥) المصنف: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، وتم الاستعانة بطبعتين:
- ط. بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي ببيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط. دار التأصيل، بتحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

(٦٦) المصنف: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وتم الإستعانة بنشرتين:

- ط. دار القبلة، بتحقيق: محمد عوّامة، ط ١، ١٤٢٧هـ، وهي المعتمدة عند الغزو.
- ط. دار كنوز إشبيليا، بتحقيق أ.د/ سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري مع مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.

(٦٧) المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة.

(٦٨) المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢.

(٦٩) المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤١٨هـ.

(٧٠) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: د. عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(٧١) معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٧٢) معرفة أنواع علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار

الفكر، سوريا، ١٤٠٦ هـ.

(٧٣) المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ)، تحقيق:

د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ هـ.

(٧٤) المغني في الضعفاء لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، بتحقيق

د/ نور الدين عتر، عني بطبعه ونشره: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة

إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧ هـ.

(٧٥) مقدمة فتح الباري المعروفة بـ (هـدى الساري): لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني

(ت ٨٥٢ هـ)، الناشر: دار المعرفة (مصورة من الطبعة السلفية الأولى)، ١٣٧٩ هـ.

(٧٦) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: لأبي محمد ابن الجارود

(ت ٣٠٧ هـ)، وتم الاستعانة بطبعتين:

- ط. بتحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، وصدرت عن مطبعة الفجالة

الجديدة، عام ١٣٨٢ هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، بتحقيق مركز البحوث وتقنية

المعلومات بالدار ط ١، ١٤٣٥ هـ.

(٧٧) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي، وتم الاستعانة

بثلاث طبعات:

- ط. بتصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي،

بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل

نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بالإمارات، ط ١، ١٤٢٥ هـ.

- ط. بتحقيق مجموعة من المحققين، وصدرت عن المجلس العلمي الأعلى بالدار

البيضاء بالمغرب، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

(٧٨) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: د. بشار

عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

(٧٩) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق

وتحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية.

(٨٠) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار لبدر الدين العيني الحنفي

(ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

(٨١) نسب قریش للمصعب بن عبدالله الزبيري، عني بنشره وتصحيحه: إ. ليفي

بروفنسال، الناشر دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة (غير مؤرخة).



فهرس الموضوعات

١.....	مقدمة
٨.....	نصُّ الحديث:
٨.....	التخريج:
١٢.....	الوجه الأول: عن الزهري بتسمية راويه «عمرو بن عثمان»
١٦.....	مُلحقٌ: (في الاختلاف على الأوزاعي ومعمّر)
٢٤.....	الوجه الثاني (عن الزهري): رواية مالك بن أنس
٢٥.....	الوجه الأول (عن مالك)
٣٩.....	الوجه الثاني (عن مالك)
٤٥.....	الوجه الثالث (عن مالك)
٤٦.....	الوجه الثالث (عن الزهري)
٤٧.....	* بيان تصرف النسائي في سياقه لهذه الرواية:
٤٩.....	الوجه الرابع (عن الزهري)
٥٤.....	بيان تصرف النسائي في سياقه لحديث هُشيم:
٥٦.....	فهرس المراجع والمصادر
٧٢.....	فهرس الموضوعات

